

المادة (١١٩) على البنوك المرخصة ان تراعي انظمة وتعليمات المقاطعة العربية عند اصدار تصاريح العملة او عند تقديم طلباتها للبنك المركزي ، وعليها ان تتحمل اية مسؤولية قد تترتب عن مخالفة هذه الانظمة والتعليمات

المادة (١٢٠) يجوز لمكاتب البريد اجراء التحويلات البريدية بناء على طلب مقيم ، وذلك ضمن الحدود والشروط المدرجة في الاتفاقيات الموقعة بين المملكة وبين الدول الاخرى وتزويد البنك المركزي بكشف سنوي يتضمن مجموع المبالغ المحولة .

المادة (١٢١) تؤخذ موافقة البنك المركزي المسبقة عند عقد اية اتفاقيات يترتب عليها التزام بالعملة الاجنبية مع اى شخص غير مقيم .

المادة (١٢٢) تطبق احكام المادتين (١٨٨٧) من قانون مراقبة العملة الاجنبية المؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ على من يخالف هذه التعليمات .

المادة (١٢٣) يرجع الى البنك المركزي في اى موضوع لم تعالجه هذه التعليمات وللحفاظ ، بناء على تنسيب النائرة اصدار التعليمات التي تعالج مثل هذه الحالات .

المادة (١٢٤) للبنك المركزي ان يوفد بعض موظفيه للتفتيش على اعمال البنوك المرخصة للتأكد من قيامها بتطبيق احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية والتعليمات الصادرة بمقتضاه فيما يتعلق بتعاملهم بالعملة الاجنبية .

المادة (١٢٥) تلغى جميع التعليمات والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي استناداً لاحكام قانون مراقبة العملة الاجنبية المؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ والانظمة والتعليمات والاورام والقرارات الصادرة بموجب قانون مراقبة العملة الاجنبية لسنة ١٩٥٩ ، باستثناء التعليمات والقرارات والمذكرات المتعلقة باعمال الصرافين .

صدرت استناداً لقرار مجلس الادارة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ .

مكتبة من المخطوطات

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

سنة : الثلاثاء ٩ جماد ثاني سنة ١٣٩٨ هـ . الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٧٨ م . العدد ٢٧٨

الفهرس

صفحة		
١٣٨٠	قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية	قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٨
١٣٨١	نظام موظفي مؤسسة التلفزيون الاردني	نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨
١٣٩٢	نظام الاشغال الحكومية	نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٨
١٣٩٦	نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم	نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٨
١٣٩٧	تعليمات تخزين البضائع في المستودعات العامة لمؤسسة عالية	قرار صادر عن وزير المالية / الجهارك
١٣٩٩		تصحيح خطأ

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨) ، ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

أ - بالرغم مما ورد في هذا القانون ، تناط بوزير الثقافة والشباب الامور والصلاحيات المتعلقة بالاندية الرياضية والاجتماعية والثقافية والجمعيات والروابط الادبية والفنية والفرق المسرحية والجمعيات ذات الطابع الثقافي المحض .

ب - يستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الهيئات المهنية والهيئات المتخصصة في فروع العلوم المختلفة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٣) التالية اليها : -

٣ - يراعى بشأن الهيئات الدينية والرهبات المشار اليها في الفقرتين السابقتين الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة دون غيرها من مواد هذا القانون .

١٩٧٨/٤/١٦

الحسين بن طلال

وزير الزراعة صلاح جعينة	وزير العدل صالح جعينة	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وزير السياحة والاثار بالوكالة كامل الشريف	وزير الشؤون البلدية والتربية ابراهيم ايوب	وزير العمل عصام المجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيحات	وزير المواصلات وزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التكوين مروان القاسم
وزير النخل ووزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير المالية محمد الدباس	وزير الثقافة والشباب وزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف	

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨

نظام موظفي مؤسسة التلفزيون الاردني

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي مؤسسة التلفزيون الاردني لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المحددة لها ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك :

القانونون :	قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية المعمول به .
المؤسسة :	مؤسسة التلفزيون الاردني
المجلس :	مجلس موظفي المؤسسة المؤلف وفق احكام هذا النظام .
الرئيس :	رئيس المجلس .
المدير العام :	مدير عام المؤسسة
اللجنة :	لجنة شؤون الموظفين التي تؤلف وفق احكام هذا النظام .
الموظف :	كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في احدى الوظائف المسندة في ملاك المؤسسة .
الملاك :	مجموع الوظائف المقررة في الدرجات والفتات المنصوص عليها في هذا النظام .
اللجنة الطبية :	اللجنة الطبية الحكومية المختصة .

المادة ٣ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا النظام تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من موازنة المؤسسة وذلك باستثناء الموظفين بقود فتطبق عليهم احكام هذا النظام بالقدر الذي لا يتعارض فيه مع الشروط الملتهبة في عقود استخدامهم .

المادة ٤ - أ - تطبق احكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ واي نظام آخر يعبدله او يحل محله على موظفي المؤسسة في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - تحقيقا للغايات المقصودة في الفقرة (أ) من هذه المادة يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات الوزير المختص ، كما يمارس المدير العام صلاحيات الوكيل .

المادة ٥ - أ (يقسم موظفو المؤسسة الى :

١ - موظفين مصنفين ، وهم الذين يعينون في وظائف دائمة مصنفة وفقا للدرجات المبينة في المادة (٧) من هذا النظام .

٢ - موظفين غير مصنفين ، وهم الذين يعينون في الوظائف المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا النظام للقيام بالاعمال المبينة فيها .

٣ - موظفين بعقود ، وهم الذين يعينون بوظائف لمدة محدودة بموجب عقود للقيام باعمال ومهام تتميز بالاختصاص والخبرة .

ب (يحق للمدير العام تعيين اشخاص للعمل في المؤسسة لقاء اجور يومية ويخضعون لقانون العمل المعمول به .

المادة ٦ - أ (يعين الموظفون المصنفون في الدرجات الاولى والثانية والثالثة والموظفون بعقود بقرار من المجلس بناء على توصية المدير العام وتنسب اللجنة .

ب (يعين للموظفون المصنفون في الدرجات الاخرى والموظفون غير المصنفين بقرار من المدير العام بناء على تنسب اللجنة .

ج (لا يجوز التعيين الا في وظيفة شاغرة في الملاك .

المادة ٧ - أ (تحدد درجات الموظفين المصنفين ورواتبهم وزياداتهم السنوية كما يلي :

الدرجة	ادنى مربوطها	اعلى مربوطها	الزيادة السنوية
د	د	د	د
الاولى	١٦٦	٢٣٨	٨
الثانية	١١٠	١٥٨	٦
الثالثة	٨٠	١٠٥	٥
الرابعة	٥٦	٧٦	٤
الخامسة	٣٨	٥٣	٣
السادسة	٣٠	٣٦	٢

ب (يصنف الموظف عند نفاذ هذا النظام في الدرجة التي يقع ضمنها راتبه ويجري التعديل على هذه الراتب ليتواءم مع الزيادات السنوية المقررة له :

اما الموظفون المصنفون بموجب نظام الخدمة المدنية المعمول به والذين يعملون في المؤسسة عند صدور هذا النظام ، فيحق لهم خلال ستة اشهر من نفاذه اما الاستمرار في صفتهم الوظيفية تلك بكامل الحقوق الناشئة عنها او المطالبة بتصنيفهم بمقتضى هذا النظام :

ج (يقرر المجلس عدد الوظائف المصنفة في كل درجة بناء على تنسب المدير العام .

المادة ٨ - أ (تحدد فئات الموظفين غير المصنفين ورواتبهم وزياداتهم السنوية كما يلي :

اسم الفئة	الراتب الشهري بالدينار	الزيادة السنوية بالدينار
من الى		
١ - مخرج اول - رئيس تحرير	١٢٥ ١٨٥	٦
٢ - مصور اول - فني ديكور اول	١٠٥ ١٦٥	٦
٣ - مخرج	٨٠ ١٠٥	٥
٤ - محرر - مراسل اخبار - مذيع	٦٠ ١٢٠	٤
مترجم - مراقب		
٥ - مصور - فني ديكور - رسام - خطاط	٦٠ ٨٤	٤
٦ - كهربائي - ميكانيكي - نجار - امين مستودع	٥٠ ١٣٠	٤
فني صيانة اجهزة		
٧ - مونيتير - امين مكتبة فنية - فني صوت		
فني ضوء - مازج صورة - فني مكياج		
فني افلام - فني طبع وتحميض - مشرف		
صيانة - مشرف نقل خارجي - مشرف		
ميكروويف - مشرف تدفئة - مشرف		
محطة تقوية	٤٨ ٩٦	٤
٨ - سكرتير - مأمور تلخيص	٤٠ ١٠٠	٣
٩ - دهان - خياط	٤٠ ١٠٠	٣
١٠ - كاتب - طابع - امين مستودع	٣٥ ٦٥	٢
مأمور مقسم		
١١ - سائق : أ - باص - سيارة نقل خارجي	٥٥ ١٠٠	٣
ب - سيارة صالون	٤٠ ٨٤	٢
ج - دراجة نارية	٣٥ ٦٥	٢
١٢ - طاهي - سفرجي	٣٥ ٦٥	٢
١٣ - مساعد فني تصوير - اخراج مؤلفات	٣٠ ٥٠	٢
صوت - ضوء - الخ		
١٤ - عامل - مراسل - حارس - بستاني	٢٥ ٥٥	٢

ب - يحدد المجلس عدد الوظائف من الفئات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة وشروط التعيين في كل منها او الترفيع من فئة الى الفئة الاعلى راتباً منها ، وفي حالة الترفيع تطبق عليهم شروط ترفيع نظرائهم بالراتب من المصنفين من حيث المدة :

هذا من الأعمال

المادة ٩ - أ - يشكل مجلس موظفي المؤسسة على النحو التالي : -

وزير الاعلام	رئيساً
المدير العام	نائباً للرئيس
وكيل وزارة الاعلام	عضواً
مدير الموازنة العامة	«
وكيل ديوان الموظفين	«

ب - يمارس المجلس الصلاحيات المحددة له في هذا النظام . ويعقد المجلس اجتماعاته بحضور اربعة من اعضائه بالإضافة الى الرئيس او نائبه ، وتتخذ فيه القرارات بالاجماع او بالأكثرية .

المادة ١٠ - تؤلف في المؤسسة لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) مكونة من ثلاثة اعضاء يعينهم المجلس بتسبب من المدير العام ، من بين موظفي المؤسسة تتولى تقديم التنسيب في الامور التالية :

أ - تعيين الموظفين المصنفين وغير المصنفين وترقيتهم وتعديل رواتبهم وانهاء خدماتهم واقتاد الاجراءات التأديبية بحقهم .

ب - ترشيح الموظفين للبعثات العلمية والتدريبية .

ج - أية مهام يحيلها المدير العام على اللجنة مما يدخل ضمن صلاحياته بمقتضى احكام القانون او هذا النظام .

المادة ١١ - أ - يتم ترقيع موظفي الدرجة الاولى والثانية والثالثة بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام وتوصية اللجنة .

ب - يتم ترقيع سائر موظفي الدرجات الاخرى بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ١٢ - أ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام ان يقرر منح مكافآت تشجيعية للموظف او المستخدم الذي يقدم خدمة من شأنها تحسين الاداء ورفع فعالية الانتاج في اي مجال من مجالات العمل في المؤسسة .

ب - يجوز للمجلس بناء على تنسيب المدير العام تعيين غير الاردنيين ، اذا لم تتوفر خبراتهم في المملكة :

المادة ١٣ - لا يجوز تعيين اصحاب المؤهلات المبينة ادناه في الوظائف المصنفة في المؤسسة بدرجات ورواتب تزيد على الدرجات والرواتب التالية : -

أ - حاملو شهادة الدراسة الثانوية الاردنية العامة (التوجيهي) او ما يعادلها ادنى مربوط الدرجة السادسة .

ب - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها سنة واحدة بعد مستوى الدراسة الثانوية الاردنية العامة او ما يعادلها راتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة .

ج - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها سنتان بعد مستوى الدراسة الثانوية الاردنية العامة او ما يعادلها ادنى مربوط الدرجة الخامسة .

د - خريجو المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها ثلاث سنوات بعد مستوى الدراسة الثانوية الاردنية العامة او ما يعادلها راتب السنة الرابعة من الدرجة الخامسة .

هـ - خريجو الجامعات والكليات العالمية من حملة الشهادة الجامعية الاولى (ليسانس او بكالوريوس) بادنى مربوط الدرجة الرابعة .

و - خريجو الجامعات والكليات العالمية الذين يحملون شهادة الدبلوم للدراسات العليا بعد الحصول على الشهادات الجامعية الاولى براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة :

ز - خريجو كليات الهندسة الذين يحملون شهادة البكالوريوس والمسجلون في نقابة المهندسين براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة .

ح - خريجو الجامعات والكليات العليا الذين يحملون شهادة الماجستير براتب السنة الخامسة من الدرجة الرابعة ط - خريجو كليات الهندسة بدرجة ماجستير والمسجلون في نقابة المهندسين براتب السنة الاولى من الدرجة الثالثة .

ي - حاملو شهادة الدكتوراه براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة .

المادة ١٤ - أ - يجوز اخذ الخبرة العملية بعين الاعتبار في تحديد درجة او راتب المرشح لأية وظيفة في المؤسسة شريطة ان تكون الخبرة مما يتطلبها العمل في المؤسسة وان يعتمد في ذلك التحديد المؤهل العلمي الاخير او الخبرة اللاحقة لاي مؤهل علمي سابق ايها افضل لمصلحته في التعيين .

ب - يكون الموظف المعين في المؤسسة تحت التجربة لمدة سنة .

المادة ١٥ - أ - تنظم شؤون الدوام والاجازات لموظفي المؤسسة بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس .

ب - اذا اضطر الموظف للتغيب عن العمل ، فعليه ان يعلم رئيسه المباشر بذلك فوراً بآية وسيلة قبل انقضاء يوم العمل التالي على تغيبه وان يثبت ذلك بتعبئة النموذج المقرر لهذه الغاية حال التحاقه بمركز عمله .

المادة ١٦ - أ - يعتبر الموظف فاقداً لوظيفته بقرار من الجهة المختصة بالتعيين اذا تغيب عن عمله دون سبب مقبول اكثر من خمسة عشر يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة او اكثر من سبعة ايام متتالية .

ب - لا يستحق الموظف اي رواتب او علاوات او مكافآت عن المدة التي يتغيب فيها عن مركز عمله الرسمي دون عذر مقبول .

المادة ١٧ - أ - يستحق المذكورون تالياً اجازات عادية عن كل سنة حسب التفصيل التالي :

١ - المدير العام وموظفو الدرجتين الاولى والثانية (٣٠) يوماً .

٢ - موظفو الدرجتين الثالثة والرابعة (٢٦) يوماً .

٣ - موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة والموظفون غير المصنفين براتب لا يقل عن (٤٥) ديناراً (٢٢) يوماً .

٤ - الموظفون غير المصنفين براتب يقل عن (٤٥) ديناراً (١٦) يوماً .

المادة ١٨ - للمدير العام الحق في استدعاء الموظف من اجازته العادية قبل انقضاء مدتها وتحمل المؤسسة في هذه الحالة نفقات عودته بوسيلة السفر المسموح بها سواء كان ذلك داخل المملكة او خارجها .

المادة ١٩ - أ - يمنح المدير العام اجازته السنوية بموافقة رئيس المجلس .

ب - يمنح اي موظف اجازته السنوية بموافقة المدير العام او من يفوضه بناء على تنسيب رئيسه المباشر .

ج - يكون تقديم طلب الاجازة والموافقة عليها خطياً .

المادة ٢٠ - أ - يتقاضى الموظف الحجاز مرضياً من قبل اللجنة الطبية رواتبه وعلاواته وفقاً لما يلي :-

تصرف رواتبه وعلاواته كاملة عن الشهور الاربعة الاولى ، ويصرف نصف الراتب والعلاوات عن الشهور الاربعة التالية ، ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من التاريخ الذي تحدده اللجنة الطبية .

ب - اذا لم يشف الموظف من مرضه بعد انتهاء مدة الثانية شهور المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتعاد معابنته من قبل اللجنة الطبية ، فاذا وجدت اللجنة الطبية لدى معابنتها الموظف مرة ثانية ان مرضه غير قابل للشفاء فيجب انتهاء خدماته بقرار من المدير العام ابتداء من تاريخ انتهاء الثانية اشهر .

مجلس من الشغل

ج) اذا وجدت اللجنة الطبية لدى معاينتها للموظف بعد انتهاء مدة الثانية اشهر ان مرضه قابل للعلاج ولكنه ليس قادراً على استئناف عمله ، فيجوز للمدير العام بناء على تنسيب اللجنة تمديد اجازته المرضية لمدة اخرى لا تتجاوز اربعة اشهر ، بنصف الرواتب والعلاوات بعد الاشهر الثانية الاولى من مرضه ، واذا لم يشف الموظف خلال هذه المدة ولم يصبح قادراً على استئناف عمله تنهى خدماته حكماً لعدم لياقته الصحية .

المادة ٢١ - أ) تمنح الزيادات السنوية للموظفين بقرار من المدير العام بناء على تنسيب الرؤساء المباشرين في مواعيد تعيينهم او ترقيتهم من كل عام ، ولا يجوز منح الموظف زيادته السنوية الا بعد مرور سنة كاملة على تاريخ تعيينه او ترقيته .

ب) يجوز للمدير العام ان يمنح الموظف الذي يبدى جدارته في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة كما هي مقررة بدرجة شريطة ان يكون قد ورد عنه تقريران سنويان متتاليان من رئيسه المباشر ، بدرجة جيد وشرط ان لا يحصل على اكثر من زيادتين اضافيتين خلال مكوته في الدرجة الواحدة .

المادة ٢٢ - أ) اذا حصل الموظف المصنف في المؤسسة على مؤهل علمي مما يتصل مباشرة باعمال المؤسسة فيطبق عليه احد الحكمين التاليين ايها افضل لمصلحته :

- ١ - يعطى راتب الشهادة المقررة بحسب احكام هذا النظام .
- ٢ - يعطى زيادة سنوية واحدة كما هي مقررة بدرجة اذا حصل على شهادة البكالوريوس او الدبلوم العالي او الماجستير او الدكتوراه .

ب) في حالة عدم وجود مركز شاغر في الدرجة التي يستحقها الموظف المصنف تطبيقاً لاحكام الفقرة (أ) اعلاه فيجوز ان يعدل راتبه جزئياً ضمن الدرجة الادنى منها مباشرة بحيث يعطى الراتب المقرر على ان يكون له حق الاولوية في الترفيع للدرجة التي يستحقها عند شغور اول مركز فيها .

ج) يجوز تصنيف الموظف غير المصنف شريطة حصوله على المؤهل العلمي المطلوب للوظائف المصنفة .

المادة ٢٣ - أ) يجوز ترفيع الموظف المصنف من درجة الى درجة اعلى شاغرة اذا كان مستوفياً للشروط التالية :-

- ١ - ان يكون قد امضى في خدمة المؤسسة سنة واحدة على الاقل .
- ٢ - ان يكون اخر تقرير سنوي ورد عنه بتقدير جيد على الاقل .
- ٣ - ان يكون راتبه الشهري راتب السنة الرابعة من الدرجة التي يشغلها على الاقل .

ب) بحسب راتب السنة الرابعة من اي درجة كما يلي :-
راتب ادنى مربوط الدرجة ، مضافاً اليه الحد الاقصى لثلاث زيادات سنوية عادية .

ج) يراعى في تقييم عمل اي موظف عند ترقيته المؤهلات العلمية الحاصل عليها والكفاءة في العمل والاقدمية في الدرجة .

المادة ٢٤ - أ) يجرى اعداد التقارير السنوية عن عمل وسلوك جميع الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها والموظفين غير المصنفين من قبل الرؤساء المباشرين .

ب) تعد التقارير على النموذج المقرر لهذه الغاية وتدون فيها كفاءات الموظفين وسلوكهم ونشاطاتهم بدقة وتجرد وتقدر كفاءة الموظف بأحدى التقديرات التالية :

جيد ، مناسب ، ضعيف .

المادة ٢٥ - للمجلس بتنسيب من المدير العام ان ينقل اي موظف من موظفي الدرجات الاولى والثانية من وظيفة الى وظيفة اخرى في المؤسسة بنفس الدرجة والراتب مراعيماً في ذلك مصلحة العمل في المؤسسة ، ويمارس المدير العام صلاحية نقل سائر الموظفين الآخرين .

المادة ٢٦ - للمدير العام ان يكلف اي موظف بانجاز اي عمل يمكن ان يتأخر بغياب احد الموظفين لأي سبب كان وذلك اثناء الدوام الرسمي ، ولا يتقاضى الموظف اية علاوات لقاء الاعمال الاضافية التي أوكلت اليه .

المادة ٢٧ - أ) يجلس الوزراء الموافقة على اعارة اي موظف مصنف للخدمة في الدوائر والمؤسسات الحكومية والاقليمية والدولية وذلك بعد موافقة الموظف وبراى في ذلك ما يلي :-

- أ - ان يكون قد مضى على خدمة الموظف المصنف في المؤسسة مدة لا تقل عن سنتين .
- ب - يقرر مجلس الوزراء مدة الاعارة وشروطها الاخرى على ان لا تتجاوز مدتها خمس سنوات ولا يجوز اعارة الموظف المصنف بعد تلك المدة .
- ج - تضاف مدة الخدمة التي يقضيها الموظف المصنف معاراً الى مدة خدمته في المؤسسة كما تحسب هذه المدة ايضاً من حيث استحقاق الزيادة السنوية والترفيع وذلك اذا كانت الاعارة للخدمة في الدوائر والمؤسسات الحكومية الاردنية .
- د - لا يتقاضى الموظف المصنف المعار طيلة مدة اعارته اي جزء من راتبه لدى المؤسسة ولا اية علاوات او مكافآت ولا يستحق من المؤسسة اية اجازات عن مدة الاعارة .
- هـ - عند انتهاء مدة الاعارة يعاد الموظف الى وظيفة مناسبة .

المادة ٢٨ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين هي ما يلي :-

- أ) التنبيه
- ب) الانذار
- ج) الحسم من الراتب بما لا يزيد على ربه في الشهر الواحد .
- د) توقيف الزيادة السنوية .
- هـ) تأخير الترفيع بالنسبة للموظفين المصنفين .
- و) تنزيل الراتب في الدرجة او الفئة .
- ز) تنزيل الدرجة بالنسبة للموظفين المصنفين .
- ح) العزل .

المادة ٢٩ - أ) تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، ج، د) من المادة ٢٨ من هذا النظام على موظفي المؤسسة باستثناء موظفي الدرجة الاولى بقرار من المدير العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف .

ب) وتفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرات (هـ، و، ز، ح) على موظفي المؤسسة بقرار من المجلس بناء على تنسيب اللجنة .

ج) تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٢٨) من هذا النظام بالنسبة لموظفي الدرجة الاولى بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

د) لا يجوز للمجلس او المدير العام توقيع اكثر من عقوبة تأديبية واحدة على الموظف عند ارتكابه لاية مخالفة مسلكية .

كل من أشغول

المادة ٣٠ - تنتهي خدمات الموظف بالعزل وجوبا بقرار من المرجع المختص بالتعيين في الاحوال التالية .

- أ - اذا حكم عليه بجنابة او بجرم شائن مخل بالشرف او بالاداب العامة او بالحبس لمدة تزيد على شهرين وفي هذه الحالة يصدر قرار العزل اعتبارا من تاريخ اكتساب الحكم للدرجة القطعية .
- ب - اذا نزلت درجته بالنسبة للموظف المصنف او نزل راتبه بالنسبة للموظف غير المصنف ثم ارتكب ذنبا اخر يستوجب تنزيل درجته او راتبه للمرة الثانية في غضون سنتين متتاليتين .

المادة ٣١ - اذا اقيمت دعوى جزائية ضد الموظف يجب ان لا تتخذ بحقه اية اجراءات ناشئة عن التهمة الجزائية الى ان يصدر الحكم النهائي في القضية .

المادة ٣٢ - أ - للمدير العام ان يكف يد الموظف عن العمل اذا احيل الى المجلس او الى اللجنة او الى المحكمة لاتخاذ اجراءات تأديبية او جزائية بحقه .

- ب - للموظف المكفوف يده عن العمل الحق في ان يتقاضى نسبة من راتبه وعلاواته لا تزيد عن النصف حسبما يقرره المدير العام وذلك عن كامل المدة المكفوفة يد الموظف فيها عن العمل .
- ج - اذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحق الموظف المكفوف يده عن انتهاء خدماته فيستحق راتبه كاملا مع العلاوات المقررة عن المدة التي كانت يده فيها مكفوفة اذا كانت تلك المدة تسعة اشهر او اقل اما اذا زادت مدة كف اليد عن تسعة اشهر فيعطى راتبه الكامل مع العلاوات عن الأشهر التسعة الاولى ونصف الراتب مع العلاوات المقررة عن المدة الزائدة عن تسعة أشهر .

المادة ٣٣ - أ - تعتبر خدمة الموظف منتهية في اي من الحالات التالية :-

- ١ - اذا بلغت خدمته في المؤسسة اربعين سنة .
- ٢ - اذا اكمل الستين من العمر وشيخوز لمجلس الوزراء بموافقة الموظف تمديد خدمته بعد ذلك لمدة او مدد اقصاها خمس سنوات .
- ٣ - اذا طلب الموظف انهاء خدمته بعد ان امضى في خدمة المؤسسة (٣٠) عاما .
- ٤ - الوفاة .
- ٥ - عدم اللياقة الصحية بقرار من اللجنة الطبية .
- ٦ - الاستقالة المقبولة .
- ٧ - الاستغناء عن الخدمة .
- ٨ - فقد الجنسية الاردنية .
- ٩ - العزل .

ب - اذا اصبح الموظف غير مفيد للمؤسسة او للخدمة فيها لأي سبب ، فللمجلس الاستغناء عن خدمته اذا كان من موظفي الدرجة الاولى او الثانية او الثالثة ، ويمارس المدير العام تلك الصلاحية بالنسبة لسائر الموظفين .

- ج - اذا انتهت او انتهت خدمة الموظف لأحد الاسباب المبينة في البنود من (١ - ٨) من الفقرة (أ) من هذه المادة او بمقتضى الفقرة (ب) منها ، فتدفع له التعويضات التالية :-
- ١ - راتب الاجازة العادية المستحقة له حتى تاريخ انتهاء خدمته .

٢ - راتبه الشهري الاخير عن كل سنة قضاها في خدمة المؤسسة .

و اذا استقال فلا يدفع له هذا الراتب الا اذا كان قد خدم المؤسسة لمدة خمس سنوات متتالية على الاقل .

٣ - ما يستحق من المكافآت السنوية عن مدة خدمته .

المادة ٣٤ - اذا انتهت خدمة الموظف في المؤسسة بالعزل فلا يستحق اية تعويضات او مكافآت .

المادة ٣٥ - تقتطع من المبالغ المستحقة للموظف عند انتهاء الخدمة لاي سبب كان جميع المبالغ المستحقة للمؤسسة على الموظف .

المادة ٣٦ - تعني عبارة (الراتب الاخير) الراتب الشهري الاساسي مضافا اليه العلاوات الاخرى المستحقة بموجب هذا النظام .

المادة ٣٧ - يجري التقاض بين مجموع المبالغ المستحقة للموظف بموجب هذا النظام وأية التزامات عليه للمؤسسة مهما كانت ، وتسدد استحقاقات الموظف فور انتهاء خدمته ، اما الالتزامات التي تترتب عليه نتيجة التقاض فتوضع بشأنها ، بموافقة المدير العام ، ترتيبات خاصة تبين كيفية سدادهما والوفاء بها .

المادة ٣٨ - اذا لحق بالمؤسسة اي خسارة نتيجة تقصير او اهمال او عمل غير مشروع ارتكبه الموظف فيكون مسؤولا عن قيمة تلك الخسارة مهما بلغت .

المادة ٣٩ - تقدم المؤسسة للموظف غير المصنف الملابس التي يقررها المدير العام .

المادة ٤٠ - تسري على موظفي المؤسسة احكام نظام التأمين الصحي المعمول به لموظفي الدولة .

المادة ٤١ - أ - تؤدي للموظف عند نقله من مكان الى آخر اجور انتقاله وافراد أسرته ونقل ائتمنة بيته من مركز اقامته او وظيفته الى المركز الذي نقل اليه ، وفقا للترتيب التالي :-

الدرجة	سيارة ركوب	بالقطار	سيارة شحن
موظفو الدرجات الاولى	كاملة (او مقعد لكل فرد	اولى	١٢ طن
والثانية والثالثة	من افراد أسرته ايهما افضل له		
موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة	مقعد له ولكل فرد من افراد أسرته	ثانية	١٠ طن

ب - يطبق على الموظفين بعقود والموظفين غير المصنفين ما يطبق على نظرائهم من حيث الراتب من الموظفين المصنفين .

المادة ٤٢ - أ - للرئيس بناء على تنسيب المدير العام ايفاد الموظفين في مهمات رسمية الى خارج المملكة .

ب - للمدير العام ايفاد الموظفين في مهمات رسمية داخل المملكة .

المادة ٤٣ - أ - يسمح للموظف عند سفره داخل او خارج المملكة بمهمة رسمية باستعمال وسائل الانتقال والسفر وفقا للترتيب التالي :-

الدرجة والوظيفة	سيارة ركوب	بالقطار	بالطائرة
موظفو الدرجات الاولى والثانية والثالثة	كاملة	اولى	سياحية
موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة	مقعد	ثانية	سياحية

ب - يطبق على الموظفين بعقود والموظفين المصنفين ما يطبق على نظرائهم في الراتب من الموظفين المصنفين .

هذا من الشغل

المادة ٤٤ - أ - إذا كلف أو انتدب أو استدعي موظف للقيام بعمل رسمي في غير مركز عمله الرئيسي داخل المملكة تدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة .

موظفو الدرجة الاولى	١٠ دنانير
موظفو الدرجة الثانية والثالثة	٨ دنانير
موظفو الدرجات الرابعة والخامسة والسادسة	٦ دنانير

ب - يطبق على الموظفين بعقود وغير المصنفين ما يطبق على نظرائهم من حيث الراتب من الموظفين المصنفين .

ج - إذا لم تتطلب المهمة المبيت وتجاوزت مدتها ست ساعات أو تجاوزت مدتها ساعتين بعد موعد الدوام الرسمي فتدفع للموظف نصف العلاوات المقررة في الفقرة (أ) اعلاه .

- تدفع للموظف مياومات كاملة عن خمسة ايام بنفس المعدلات السابقة وذلك عند نقلة من مركز عمله الدائم الى مركز عمله الجديد في مدينة اخرى داخل المملكة .

هـ - اذا كان التكليف والانتداب او الاستدعاء الى عمان او العقبة ، فتزداد العلاوة الواردة في هذه المادة بمعدل خمسين بالمائة .

المادة ٤٥ - أ - اذا اوفد الموظف بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة يقضيها في الخارج دون تحديد لعدد الليالي :-

الوظيفة والدرجة	العلاوة بالدينار
موظفو الدرجة الاولى	٣٠
موظفو الدرجة الثانية	٢٥
موظفو الدرجة الثالثة والرابعة	٢٠
موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة	١٥

ب) يمنح الموظفون غير المصنفين وبعقود علاوات سفر تعادل علاوات سفر نظرائهم من حيث الراتب من الموظفين المصنفين .

ج - اذا كان الموظف الموفد في مهمة رسمية يحمل بضيافة الجهة الموفد اليها فتدفع له علاوة بمعدل (٤٠٪) بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٤٦ - باستثناء ما نص عليه في المواد من (٤٣ - ٤٥) من هذا النظام يطبق نظام الانتقال والسفر رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ واي نظام اخر يعد له او يجل عمله على موظفي المؤسسة على ان يمارس المجلس صلاحية مجلس الوزراء ، ويمارس رئيس المجلس صلاحيات وزير المالية ، كما يمارس المدير العام صلاحيات الوزير المختص

المادة ٤٧ - تطبق احكام نظام البعثات العلمية المعمول بها في المملكة على مبعوثي المؤسسة المتعلقة بالمبعوثين وغير المنصوص عليها في هذا النظام .

للمجلس ان يصدر اية تعليمات يراها ضرورية لتطبيق احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٤/١٦

وزير الزراعة	وزير المدن	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بن حازم
صلاح جبعه احمد عبدالكريم الطراونة	عبد السلام المجالي	وزير العمل	وزير الاتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وزير السياحة والآثار بالوكالة كامل الشريف	وزير المعمل	وزير الداخلية	وزير التحسين مروان القاسم
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير سليمان عرار	وزير الثقافة والشباب وزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف
وزير النقل وزير الاسفغال العامة بالوكالة علي سحيبات	وزير المالية	وزير نجم الدين الحجازي	

هذا من الشغل

نحو الحسين بن علي بن عبد الله بن الحسين

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٨/٤/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٨

نظام الاشغال الحكومية

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاشغال الحكومية لسنة ١٩٧٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تكون للمعاهدات والكليات التالية المعاني المبينة ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الدائرة : اية وزارة او دائرة او مجلس او سلطة او هيئة حكومية

الوزير : وزير الاشغال العامة

الوزير المختص : الوزير فيما يختص بأشغال وزارته والدوائر التابعة لها ، ولغايات هذا النظام تشمل كلمة (الوزير المختص) :-

أ - رئيس الوزراء فيما يختص برئاسة الوزراء

ب - رئيس مجلس الاعيان او رئيس مجلس النواب عند غيابه فيما يختص بمجلس الامة

ج - رئيس اية دائرة يمارس بموجب قوانين او أنظمة خاصة صلاحيات الوزير فيما يتعلق بتلك الدائرة

وكيل الوزارة : وكيل اية وزارة ولغايات هذا النظام تشمل عبارة (وكيل الوزارة) :-

السكرتير العام لرئاسة الوزراء وامين عام مجلس الامة ومدير الشريعة ووكيل او مدير او امين عام اية دائرة مستقلة واي موظف يقوم مقام اي منهم في حال غيابه

المحافظ : المحافظ العامل في محافظته

المدير : مدير اي مديرية في وزارة الاشغال العامة في المركز او المحافظات والبلدية

الاشغال : الدراسات والتصاميم وانشاء الابنية والطرق وجميع المشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها بما في ذلك التحاليل المخبرية والميدانية وشراء واستئجار ونقل وتقديم وتسليم المواد والتجهيزات واللوازم والمعدات والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال وكل ما يلزم لها من استشارات فنية او مهنية ودراسات وتصاميم

المتعهد : اي شخص طبيعي او اعتباري يقوم بتنفيذ الاشغال الحكومية

المادة ٣ - تنفذ الاشغال الحكومية باحدى الطرق التالية :-

١ - التنفيذ المباشر

٢ - عن طريق العطاءات

٣ - التلزم

المادة ٤ - تنظم اجراءات العطاء وشروط الدخول فيه وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب توفرها في المتعدين والقواعد والاحكام الواجب ادراجها في العقود التي تنظم العلاقة بين المتعدين والحكومة بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتنشر في الجريدة الرسمية

المادة ٥ - يطرح رئيس لجنة العطاءات عطاءات الاشغال الحكومية ويحدد ثمناً لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحقة بها وقيمة العطاء ويجوز لرئيس اللجنة توزيع هذه الدعوة بالمجان على المتعدين والمحققين التجارية الاجنبية والشركات الاجنبية غير المقيمة في الاردن التي تطلبها او يرى توجيهها اليها

المادة ٦ - تنفذ الاشغال الحكومية وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ - بقرار من المدير ، بالطريقة التي يراها مناسبة ، اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز الف دينار

ب - بقرار من لجنة عطاءات محلية مؤلفة من المدير رئيساً وعضوية اثنين من موظفي مديريته يختارهما الوزير اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز خمسة الاف دينار

ج - بقرار من لجنة عطاءات المحافظة المؤلفة من المدير رئيساً وعضوية مدير المالية في المحافظة واحداً رؤساء الدوائر في المحافظة يعينه المحافظ اذا كانت قيمة الاشغال تزيد عن خمسة الاف دينار ولا تتجاوز عشرين الف دينار ، ويخضع قرار اللجنة لتصديق المحافظ

د - بقرار من لجنة العطاءات المركزية المشكلة برئاسة وكيل وزارة الاشغال العامة او من يفوضه خطياً بموافقة الوزير ، وعضوية مندوب عن وزارة المالية يعينه وزير المالية ومندوب عن الدائرة صاحبة الاشغال يعينه الوزير المختص وذلك اذا كانت قيمة الاشغال تتجاوز عشرين الف دينار ، ويخضع قرار اللجنة لتصديق الوزير

هـ - للجنة العطاءات المركزية ممارسة صلاحيات لجنة العطاءات المحلية ولجنة عطاءات المحافظة بطلب من وكيل وزارة الاشغال العامة

المادة ٧ - يكون النصاب القانوني لاجتماعات لجان العطاءات بحضور جميع الاعضاء وتصدر قراراتها بالاجماع او بالاغلبية

المادة ٨ - ترسل قرارات لجنة العطاءات للتصديق خلال اسبوع واحد من صدورهما وعلى جهة التصديق اصدار قرارها خلال اسبوعين من ورود قرار لجنة العطاءات الى ديوان تلك الجهة واذا لم يصدر القرار خلال تلك المدة فيعتبر نافذاً المفعول

المادة ٩ - للجنة العطاءات ان تكلف الخبراء والفنيين عند الحاجة لتقديم خبراتهم وعلى جميع الدوائر التعاون الكامل في هذا المجال

المادة ١٠ - أ - يتولى الوزير او من يفوضه خطياً توقيع العقود مع المتعدين نيابة عن الحكومة تنفيذاً للقرارات الصادرة عن لجنة العطاءات المركزية او مجلس الوزراء

ب - يتولى المدير توقيع العقود مع المتعدين نيابة عن الحكومة تنفيذاً للقرارات الصادرة عن لجنة العطاءات المحلية ولجنة عطاءات المحافظة

المادة ١١ - أ - عندما يرى الوزير أن تنفيذ مشروع معين يقتضي تشكيل لجنة عطاءات خاصة بذلك المشروع بالنظر لحجمه أو لأن هيئة أو حكومة اجنبية تساهم في تمويله فعليه أن يرفع الأمر لمجلس الوزراء الذي له إذا رأى الموافقة على ذلك أن يعين ثلاثة من كبار موظفي الحكومة بالاضافة الى وكيل الوزارة المختص وكيل وزارة الاشغال العامة اعضاء في لجنة العطاءات الخاصة بذلك المشروع ويعين المجلس رئيسا للجنة من بينهم .

ب - تقرر لجنة العطاءات الخاصة بموافقة الوزير الاجراءات والشروط والقواعد الواجب اتباعها في طرح العطاء ودراسته وإبرام العقود مع المتعهدين على أن تراعى في ذلك ما أمكن التعليقات الصادرة عن الوزير بهذا الصدد .

ج - تعقد لجنة العطاءات الخاصة المشكلة بموجب احكام هذه المادة بنصابها الكامل وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بالأكثرية وتصدق هذه القرارات من الوزير والوزير المختص وعند اختلافهما يبت في الامر من قبل رئيس الوزراء .

د - إذا لم يصدق الوزير والوزير المختص أو أي منهما القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وروده الى ديوانهما فيعتبر القرار مصدقا من الجهة التي لم تصدر قرارها بشأنه خلال تلك المدة .

المادة ١٢ - أ - للدائرة المختصة تنفيذ الاشغال الخاصة بها وفقا لاحكام هذا النظام اذا كانت قيمتها لا تزيد على عشرة آلاف دينار ويمارس الوزير المختص والوكيل المختص والمدير المختص الصلاحيات المخولة لنظرائهم في وزارة الاشغال العامة .

ب - للوزير تكليف الجهة طالبة العمل بالقيام به أو الاشراف على تنفيذه وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ١٣ - في الاحوال الاستثنائية والمستعجلة أو لتوحيد الاليات أو امكانية الحصول على عروض افضل يجوز تلزم الاشغال على الوجه التالي شريطة بيان الاسباب الموجبة للاختيار وعلى أن تكون الاسعار مناسبة ومعقولة :-

أ - بقرار من المدير اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز الف دينار .

ب - بقرار من وكيل الوزارة أو المحافظ بناء على تنسيب المدير اذا كانت قيمة الاشغال تتراوح بين الف وخمسة آلاف دينار .

ج - بقرار من الوزير بناء على تنسيب الوكيل اذا كانت قيمة الاشغال تتراوح بين خمسة آلاف وثلاثين الف دينار .

د - بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اذا كانت قيمة الاشغال تتجاوز ثلاثين الف دينار .

المادة ١٤ - لا تؤثر الزيادة التي تظهر في قيمة الاشغال أثناء التنفيذ على صلاحية اللجنة التي أحالت عطاءها أو الجهة التي قامت بتلزمها ما دامت الزيادة لا تتجاوز (٣٥٪) من قيمة القرار الاساسي .

المادة ١٥ - اذا اقتضت ظروف العمل القيام باشغال جديدة لم ترد اسعارها في العطاء أو التلزم فتعتبر هذه الاشغال اعمالا اضافية لا تحتاج الى اعطاء أو تلزم جديد شريطة ان لا تزيد قيمة هذه الاشغال الجديدة مع الزيادة الواردة في المادة السابقة عن (٣٥٪) من قيمة العطاء أو التلزم الاساسي على أن تؤخذ موافقة الوزير الحظية على اسعار الاشغال الجديدة .

المادة ١٦ - أ - يصدر الوزير بتنسيب من وكيل وزارة الاشغال العامة جداول تصنيف المتعهدين الاردنيين لاختلاف

انواع الاشغال على درجات متعددة حسب مقدرتهم المالية وخبرتهم وكفاءتهم وسيرتهم وتجهيزاتهم

مرة كل ثلاث سنوات وتشر تلك الجداول في الجريدة الرسمية .

ب - للوزير بتنسيب من وكيل وزارة الاشغال العامة تعديل هذه الجداول بين حين وآخر باضافة متعهدين جدد أو شطب متعهدين قديمين أو تعديل الدرجات وتشر هذه التعديلات في الجريدة الرسمية .

ج - على الدوائر اعتماد هذه الجداول في تنفيذ اشغالها .

المادة ١٧ - للوزير بتنسيب من وكيل وزارة الاشغال العامة حرمان أي متعهد من تنفيذ الاشغال الحكومية لمدة معين اذا تبين له عدم مقدرة على الوفاء بالتزاماته أو تكرار قصوره في تنفيذها .

المادة ١٨ - أ - عند نشوء اية حالة لا يمكن معالجتها بموجب احكام هذا النظام فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير البت فيها حسيما يراه مناسباً ويكون قراره قطعياً .

ب - عند نشوء أي خلاف حول تطبيق احكام هذا النظام فيرفع الخلاف الى رئيس الوزراء للبت فيه

المادة ١٩ - للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٠ - يلغى نظام مقاولات الاشغال العامة رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٣ وما طرأ عليه من تعديلات وأي تشريع آخر بالقدر الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٤/٥

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة ووزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام المجالي

وزير الاعلام ووزير الخارجية بالوكالة
عبدان أبو عوده

وزير السياحة والآثار
غالب بركات

وزير العدل
احمد عبد الكريم الطراونه

وزير الزراعة
صلاح جهمه

وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية
حسن ابراهيم

وزير العمل
عصام المعجلوني

وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
كامل الشريف

وزير الداخلية
سليمان عرار

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة
عبد الرؤوف الروابده

وزير الشؤون البلدية والقروية
ابراهيم ايوب

وزير الثقافة والشباب
الشريف غواز شرف

وزير الصناعة والتجارة
نجم الدين الدجاني

وزير المالية
محمد الدباس

وزير الاسغال العامة
سعيد بينو

وزير النقل ووزير التوين بالوكالة
علي سحيميت

هذه من اشغال

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم

صادر بمقتضى المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التنظيم الاداري لوزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٣٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣٢

أ - يحق للوزير تعيين مساعدين للوكيل .

ب - يكون المساعد عضوا في اللجنة ومرتبيا بالوكيل ومسؤولا امامه عن الاشراف على شؤون المديرية التي يعهد اليه بالاشراف عليها وعن متابعة المهام والواجبات المنوطة بها .

١٩٧٨/٤/١٩

الحسين بن طلال

وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونه	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مفكر بدران
وزير التبوين مروان القاسم	وزير الاوتاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير السياحة والاتار بالوكالة كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الثقافة والشباب ووزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والتربية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان مراد
وزير النقل علي سحيبات	وزير الاصفاح العامة سميد بنينو	وزير المالية محمد الديباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الجعاني

قرار

استنادا الى الصلاحية المخولة الي بموجب المادة (٥٢) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ اقرر السماح للسادة مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية بإنشاء مستودعات عامة في مطار عمان المدني لتخزين البضائع التي ترد الى المملكة او تمر عبرها بطريق الجو لقاء استيفاء رسوم التخزين ورسوم العبالة والتحميل الخددة بالتعليمات المرفقة شرط التقيد بما ورد بهذه التعليمات وتعليمات مخازن استيداع البضائع الصادرة عني المنشور بالعدد (٢٠٥٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ .

وزير المالية / الجمارك

محمد الديباس

تعليمات تخزين البضائع في المستودعات العامة لمؤسسة عالية

البند الاول : استنادا الى القرار الصادر عني بالاستناد للمادة ٥٢ من قانون الجمارك رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المتضمن السماح لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية بإنشاء مستودعات عامة لتخزين البضائع التي ترد الى الاردن او تمر عبره بالترانزيت اضع التعليمات التالية للتقيد بما ورد بها .

البند الثاني : السماح لمؤسسة عالية بإنشاء مستودعات عامة لتخزين البضائع المستوردة والمصدرة والمارة بالترانزيت بطريق الجو واستصدار قرار بذلك استنادا للمادة (٥٢) من قانون الجمارك لعام ١٩٦٢ .

البند الثالث : تتم عملية تفريغ واستلام البضاعة من الطائرة الى المستودع واستلام نسخة المناقصة من قبل مأمور الجمرک المختص بالاشراك مع مندوب الشركة الناقلة او من يمثلها .

البند الرابع : يقدم منافسة الطائرة لموظف الجمرک المختص عند باب الطائرة .

البند الخامس : يتم تنزيل وترقيق حمولة الطائرة الى باب المستودع باشراف مندوب الشركة الناقلة او من يمثلها بالإضافة لموظف الجمرک المختص .

البند السادس : يتم فرز وجرد الارشاليات وفقا للمنافسة المقدم من قبل الناقل باشراف الموظف الجمركي المختص بالإضافة لمندوب الشركة المستثمرة للمستودعات ومندوب الشركة الناقلة او من يمثلها .

البند السابع : يتم دور تسليم واستلام البضائع من الشركة الناقلة او من يمثلها الى مستثمر المستودعات (مؤسسة عالية) باشراف موظف الجمرک المختص وينظم محضر بذلك يشار فيه الى واقع عملية التسليم والاستلام ، وبصورة خاصة الطرود المشبوهة والزائدة والناقصة .

البند الثامن : يجري جرد الطرود المشبوهة بحضور اللجنة المذكورة بالبند السادس ويشار الى ذلك في المحضر العام ثم يعاد تغليفها وتخزينها .

البند التاسع : الطرود الزائدة ينظم ملحق منافسة فوراً بعد ابراز بوالص شحن اصولية تشعر بأن هذه الطرود مشحونة للاردن ، ويشار الى ذلك في المحضر العام .

البند العاشر : الطرود الناقصة عن قيد المنافسة . . مادام اشراف الجمارك قد بدأ منذ فتح ابواب الطائرة بقصد التفريغ ولكون مطار عمان هو المطار الاول الذي هيئت به الطائرة فان ذلك يعتبر دلالة كافية على ان النقص قد حصل بخارج المملكة .

البند الحادي عشر : يقوم مؤسسة عالية (المستثمرة للمستودعات) بتخزين وتسجيل البضاعة في سجلات مخصصة لهذه الغاية تشير الى وضع البضاعة ويمكن تخزينها ليسهل الرجوع اليها عند الحاجة .

البند الثاني عشر : يقوم موظف الجمرك بتسجيل المنافست في سجل المنافست في مركز الجمرك ويعطي المنافست رقماً متسلسلاً .

البند الثالث عشر : المعاينة - يتم فتح الطرود ومعاينتها بأشراف معاين الجمرك وصاحب البضاعة أو وكيله داخل المستودعات ثم يعاد اغلاقه بعد المعاينة من قبل وكيل التاجر ليصار الى اعاده تخزينه من قبل المؤسسة المستثمرة .

البند الرابع عشر : بعد انجاز وتوقيع المعاملة من قبل رئيس المركز الجمركي تحال الى المؤسسة المستثمرة لاستيفاء رسوم التخزين ان وجدت واعادة المعاملة الى مأمور مستودع الجمرك ليحضر تسليم البضاعة الى صاحب العلاقة تحت اشراف مأمور مستودع الجمرك لقاء توقيع صاحب العلاقة على الاستلام بالإضافة لتوقيع مأمور الجمرك ومندوب المؤسسة المستثمرة ثم تفرز المعاملة وتسلم نسخة من المعاملة لصاحب العلاقة واخرى للمؤسسة المستثمرة وتسلم باقي المعاملة الى مأمور سوق المعاملات لارسالها للوزارة .

البند الخامس عشر : يتم تسليم البضاعة لصاحبها بعد انجاز المعاملة الجمركية وفقاً لتصريح الخروج الجمركي وبأشراف موظف الجمرك المختص ومسؤول المؤسسة المستثمرة (عالية) ووكيل التاجر وخلال اوقات الدوام الرسمي فقط ، باستثناء بعض الحالات الطارئة التي يرى رئيس الجمرك تسليمها خارج اوقات الدوام ضمن ضمانات معينة وترتيبات خاصة بذلك .

البند السادس عشر : رسوم الاحتفاظ :

تستوفي المؤسسة المستثمرة عليه رسوم الاحتفاظ وفقاً لما يلي : -

- ١ - الايام السبعة الاولى : معفاة
- ٢ - المدة التي تلي السبعة ايام ولدة شهر . خمسون فلساً عن كل (١٠٠ كيلو او جزء منها يومياً) .
- ٣ - المدة التي تلي الشهر الاول : مائة فلس عن كل (١٠٠ كيلو او جزء منها يومياً) .
- ٤ - الحد الاقصى للرسوم هو ٥٠٪ من قيمتها الخفنة .
- ٥ - تعفى القصور الملكية العامة والوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والهيئات السياسية . . والبلديات والمجالس القروية والجمعيات الخيرية والدينية من رسوم الاحتفاظ .
- ٦ - البضائع التي تتأخر في المستودعات بسبب التحليل او اجراءات حكومية او بسبب موظف المؤسسة لمستثمرة تعفى من رسوم الاحتفاظ بناء على تنسيب من رئيس المركز .
- ٧ - يضاف ٥٠٪ من رسوم الاحتفاظ على البضائع التي تتطلب تخزيناً خاصاً (تبريد - تدفئة - الغرفة الحصينة) .

البند السابع عشر : رسوم العتالة والتحميل .

تستوفي المؤسسة المستثمرة رسوم عتالة وتحميل من صاحب البضاعة كمايلي : -

- ١ - فلس ونصف لكل كيلو واصل ظهر السيارة على باب المستودعات والحد الأدنى ١٠٠ فلس وتستثنى الجهات المعفاة من رسوم الاحتفاظ من رسوم العتالة .

البند الثامن عشر : تقدم المؤسسة المستثمرة (عالية) تأميناً عاماً وتكون بوليصة التأمين التي تقدم تنفيذها للمادة الخامسة من تعليمات الاستيداع العامة المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٥٩ لعام ١٩٦٧ شاملة لقيمة البضاعة والرسوم والضرائب والغرامات المستحقة على البضائع .

البند التاسع عشر : تقدم المؤسسة المستثمرة (عالية) تعهداً عاماً لضمان الرسوم والضرائب والغرامات في حال تحققها .

البند العشرون : بالإضافة الى مذكرات اعلاه تطبق التعليمات الصادرة عنسي والمنشورة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٥٩ لعام ١٩٦٧ الى المدى الذي لا يتعارض فيه مع التعليمات المذكورة اعلاه .

البند الواحد والعشرون : يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من ١/٦/١٩٧٨ لمدة سنة وتكون هذه المدة تجريبية ليصار بعدها الى تعديلها او الغاء الترخيص في ضوء تنفيذ هذه التعليمات وعدم الاخلال بما ورد بها .

تصحيح خطأ مطبعي

(١) ورد في المادة (٢) من القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨ المعدل لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية في الصفحة (١١٦٣) من عدد الجريدة الرسمية (٢٧٨١) الصادر بتاريخ ١/٥/١٩٧٨ :
تعديل الفقرة (١) من المادة (٨) خطأ

والصواب هو :

تعديل الفقرة (١) من المادة (٥٨)

(٢) ورد في المادة (١٠) من نظام الانتقال والسفر رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ في الصفحة (١١٧٧) من عدد الجريدة الرسمية (٢٧٨١) الصادر بتاريخ ١/٥/١٩٧٨ أن رئيس الدائرة إذا كان وزيراً سابقاً تصرف له علاوة نقل شهرية قدرها (٢٥) ديناراً خطأ

والصواب هو :

انه ضمن الفئة التي يصرف لها (٤٠) ديناراً